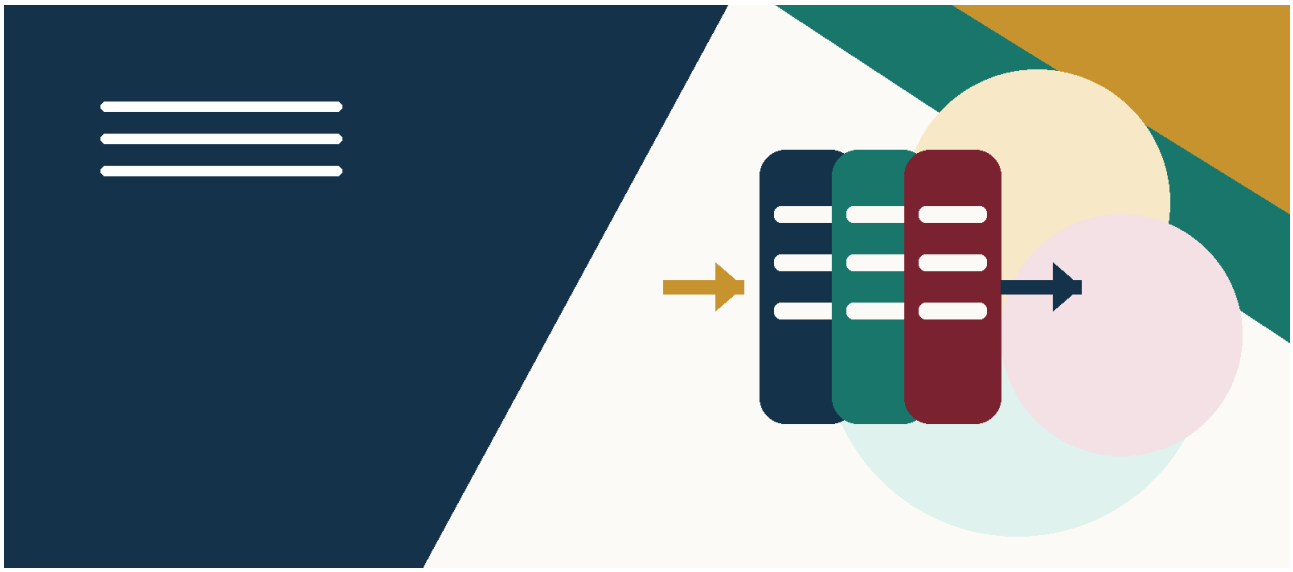

# هندسةُ النجاةِ الماليةِ للعراقِ عندَ انقطاعِ الصادراتِ النفطية

برنامجٌ سياديٌّ عاجلٌ لتحويلِ الحقوقِ والأصولِ والتدفُّقاتِ إلى سيولةٍ وتمويلٍ واستمراريةِ دولة

دراسةٌ تنفيذيةٌ ابتكاريةٌ صادرةٌ عن وحدةِ الدراساتِ والبحوثِ في مجلسِ التنميةِ العراقي

هذه الدراسةُ تُعيدُ صياغةَ مفهومِ المواجهةِ مع صدمةِ توقفِ التصديرِ من سؤالِ أينَ نبحثُ عن إيرادٍ بديلٍ إلى سؤالِ كيفَ نُحوّلُ الدولةَ نفسَها إلى مولّدٍ سريعٍ للسيولةِ والتمويلِ من داخلِ حقوقِها وأصولِها وتدفُّقاتِها وطاقتِها الاجتماعيةِ والرقمية.

آذار / 2026

## الملخص التنفيذي

**تقتضي النتيجةُ التنفيذيةُ الأولى** في هذه الدراسةِ أنَّ خمسَ أدواتٍ تستحقُّ الانطلاقَ الفوريَّ خلالَ الساعاتِ الأولى، وهي محركُ المقاصةِ الوطنيُّ الشاملُ، وشهاداتُ الإبراءِ السياديُّ، ومزادُ الدفعِ المسبقِ للرسومِ السياديةِ، ومرفقُ استمراريةِ الدولةِ، وسوقُ رخصِ الاستيرادِ القابلةُ للتداول .

هذه الأدواتُ الخمسُ تحققُ معاً أربعَ غاياتٍ في وقتٍ واحدٍ: تحريرُ سيولةٍ داخليةٍ محبوسةٍ، توليدُ نقدٍ جديدٍ للخزينةِ، خفضُ الضغطِ على الدولارِ، وتأمينُ مظلةِ تمويلٍ للخدماتِ المحمية .

ثم تأتي أدواتُ **الموجةِ الثانيةِ** لتثبيتِ الجسرِ الزمنيّ، وهي سندُ الاغترابِ الرقميُّ، وتوريقُ التدفقاتِ السياديةِ المستقبليةِ، وبنكُ الأرضِ والامتيازِ السريعُ، ونافذةُ الذهبِ والسيولةِ بحدودٍ صارمة .

أما **الموجةُ الثالثةُ** فتؤسسُ لتدفُّقٍ إنتاجيٍّ ووفوراتٍ مستدامةٍ عبرَ شركةِ الغازِ المعجَّلِ، وخصمِ عقودِ الشراءِ الزراعيّ والغذائيّ، والبيعِ المسبقِ للخدماتِ العامة.

هذه الدراسةُ تقترحُ معماراً سيادياً عاجلاً يخرجُ من نطاقِ الوصفاتِ الماليةِ المتداولةِ إلى حقلِ الهندسةِ الابتكاريةِ للسيولةِ والتمويل.

جوهرُ الفكرةِ أنَّ صدمةَ انقطاعِ الصادراتِ النفطيةِ تضربُ العراقَ في وقتٍ واحدٍ على ثلاثةِ محاورَ مترابطةٍ: {إيرادُ الموازنةِ، سيولةُ الخزينةِ، وتدفُّقُ النقدِ الأجنبي}.

ومن ثمَّ يغدو العلاجُ الأنجعُ هو تحويلُ ما تملكه الدولةُ من حقوقٍ مستقبليةٍ، وأصولٍ جامدةٍ، وتدفُّقاتٍ إنتاجيةٍ، ومدفوعاتٍ متقاطعةٍ، وطاقاتٍ اجتماعيةٍ خارجيةٍ، إلى سيولةٍ حاضرةٍ وتمويلٍ سريعٍ واستمراريةِ دولةٍ تحت الضغط.

تستهدفُ الموجةُ الأولى في هذه المحفظةِ توليدَ جسرٍ ديناريّ محتملٍ بينَ ستة تريليوناتٍ وسبعمئةِ مليارِ دينارٍ وأربعةَ عشرَ تريليوناً ومئتي مليارِ دينارٍ، مع إسنادٍ دولاريّ أوليّ بينَ ثلاثة مليارات وستةِ مليارات دولار، إذا فُعِّلت الأدواتُ الخمسُ ذاتُ الأولويةِ القصوى على نحوٍ متزامنٍ ومنضبط.

لوحة رقم واحد المؤشرات المرجعية التي تفسر طبيعة الصدمة

## أولاً/منطلقاتُ الدراسةِ ومنهجُها

يقومُ المنهجُ المعتمدُ هنا على فصلٍ واضحٍ بين شقَّين .

**الشقُّ الأولُ** معطياتٌ مرجعيةٌ موثقةٌ عن الاعتمادِ النفطيّ، والاحتياطياتِ، والتكريرِ، والغازِ، والشمولِ الماليّ، والممراتِ البحريةِ .

يضعُ تقديرٌ تشغيليٌّ استرشاديٌّ نطاقاتٍ للتعبئةِ المحتملةِ ومؤشراتٍ للسرعةِ والأثرِ والتعقيدِ، بغيةَ خدمةِ القرارِ العاجلِ .

وعلى هذا الأساسِ تُقرأُ الأرقامُ الواردةُ في جداولِ التعبئةِ المحتملةِ بوصفِها أرقاماً قراريةً أوليةً قابلةً للتحسينِ الفوريّ متى فُتحت قواعدُ البياناتِ الرسميةُ على نحوٍ يوميٍّ أمامَ خليةِ الأزمة.

تتبنيُ هذه الدراسةُ على معطياتٍ ثابتةٍ من مصادرَ رسميةٍ ودوليةٍ معتمدة.

فصندوقُ النقدِ الدولي يُقدِّرُ استمرارَ هيمنةِ الإيرادِ النفطيّ على أكثرَ من تسعينَ في المئةِ من إيراداتِ الحكومةِ حتى سنةِ ألفين وثلاثين .

ووكالةُ معلوماتِ الطاقةِ الأمريكيةُ تُبيّنُ أنَّ الصادراتِ العراقيةَ البحريةَ من الخامِ تجاوزت ثلاثةَ ملايينَ ومئتي ألفِ برميلٍ يومياً في سنةِ ألفين وأربعٍ وعشرين، وأنَّ طاقةَ التكريرِ التشغيليةَ تقاربُ مليوناً وثلاثمئةَ ألفِ برميلٍ يومياً،

وأنَّ العراقَ أحرقَ ستمئةً وخمسةً وعشرينَ مليارَ قدمٍ مكعبٍ من الغازِ في سنةِ ألفين وثلاثٍ وعشرين، مع استيرادِ ثلاثمئةٍ وعشرةِ مليارات قدمٍ مكعبٍ في السنةِ ذاتها .

كما يُظهرُ تقريرُ السياسةِ النقديةِ للبنكِ المركزيِّ العراقيِّ وصولَ الاحتياطياتِ الأجنبيةِ إلى مئةٍ وثلاثينَ فاصلَ ثلاثةِ تريليوناتِ دينارٍ في نهايةِ سنةِ ألفين وأربعٍ وعشرين، مع ارتفاعِ رصيدِ الذهبِ إلى سبعةَ عشرَ فاصلَ ثمانيةِ تريليوناتِ دينار .

وفي السياقِ الراهنِ، نقلت رويترز في الثامنِ من آذارَ ألفين وستٍ وعشرين هبوطَ إنتاجِ الحقولِ الجنوبيةِ بنحوِ سبعينَ في المئةِ إلى قرابةِ مليونٍ وثلاثمئةِ ألفِ برميلٍ يومياً، مع تراجعِ الصادراتِ إلى حدودِ ثمانمئةِ ألفِ برميلٍ يومياً.

**تقومُ الحزمةُ المقترحةُ على ثمانيةِ مبادئَ تصميمية:**

1. السيولةُ قبلَ التوسعِ في الالتزامات .
2. حمايةُ الدولارِ المخصصِ للقمحِ والدواءِ والوقودِ الحرج .
3. تعبئةُ الحقوقِ والأصولِ قبلَ السحبِ من الاحتياطيات .
4. التدرجُ من الأسرعِ إلى الأعمق .
5. الرقمنةُ الكاملةُ في كلِّ تحصيلٍ وتسويةٍ وإفصاح .
6. الشفافيةُ العامةُ بوصفِها أداةَ ثقةٍ وتمويلٍ معاً .
7. توقيتُ الانقضاءِ لكلِّ أداةٍ استثنائية .
8. وربطُ كلِّ أداةٍ بمؤشرٍ يوميٍّ للقياسِ والتصحيح.

تستندُ مرجعياتُ الابتكارِ في هذه الدراسةِ إلى مساراتٍ عالميةٍ ثبتَ نفعُها في أزمنةِ الضيقِ الماليِّ أو إعادةِ البناء .

فمرفقُ استمراريةِ الدولةِ يستلهمُ من نموذجِ التعويضِ بعدَ التحققِ الذي استخدمه البنكُ الدوليُّ في أوكرانيا لصيانةِ الخدماتِ العامة .

وتوريقُ التدفقاتِ يستندُ إلى أدبياتِ البنكِ الدوليِّ بشأنِ تحويلِ الحقوقِ المستقبليةِ إلى أدواتِ تمويلٍ في البيئاتِ المعرضةِ لصدماتِ السيولة .

وسندُ الاغترابِ الرقميُّ يرتكزُ إلى خبراتِ تعبئةِ المدخراتِ الوطنيةِ العابرةِ للحدود .

أما بنكُ الأرضِ والامتيازِ السريعُ فيستندُ إلى توصياتٍ دوليةٍ سابقةٍ تخصُّ أتمتةَ سجلِّ الأرضِ وتيسيرَ تخصيصِها للمستثمرينَ ضمنَ قواعدِ قيمةٍ وإفصاح.

## جدول رقم واحد أساساتُ الصدمةِ الماليةِ والنقدية

| المجال | المؤشر | القيمة | الدلالة | مرجع |
|---|---|---|---|---|
| **الهيكل المالي** | حصة الإيراد النفطي من إيرادات الحكومة | أكثر من 90٪ حتى سنة ألفين وثلاثين | يعني أنَّ صدمةَ التصديرِ تتحولُ فوراً إلى أزمةِ موازنةٍ وسيولة | 1 |
| **التصدير** | الصادرات البحرية من الخام | أكثر من 3،2 مليون برميل يومياً في سنة ألفين وأربعٍ وعشرين | يبينُ حجمَ الاعتمادِ على المنفذِ البحريّ الجنوبي | 2 |
| **الاحتياطيات** | الاحتياطيات الدولية الإجمالية | 91 مليار دولار في سنة ألفين وخمسٍ وعشرين | يوفرُ زمناً دفاعياً محدوداً ويحتاجُ إدارةً حذرة | 1 |
| **الاحتياطيات** | الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي | 130،3 تريليون دينار بنهاية سنة ألفين وأربعٍ وعشرين | جدارٌ نقديٌّ مهمٌّ تُراعى سلامته | 3 |
| **الذهب** | رصيد الذهب | 17،8 تريليون دينار بنهاية سنة ألفين وأربعٍ وعشرين | يفتحُ بابَ إسنادٍ احتياطيٍّ محدودٍ وتحتَ سقفٍ صارم | 3 |
| **الغاز** | الغاز المحروق | 625 مليار قدم مكعب في سنة ألفين وثلاثٍ وعشرين | فرصةٌ سياديةٌ معطلةٌ قابلةٌ للتحويلِ إلى قيمة | 2 |
| **الغاز** | واردات الغاز | 310 مليارات قدم مكعب في سنة ألفين وثلاثٍ وعشرين | تكشفُ مساحةَ الوفرِ الممكنِ عندَ التعجيلِ بالمعالجة | 2 |
| **التمويل الرقمي** | الشمول المالي الأسري | 11٪ مع شبكةٍ من 8000 منفذٍ محلي | يؤسسُ لمسارِ جبايةٍ وتحصيلٍ رقميٍّ واسع | 4 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **القطاع الزراعي** | الإسهامُ المعيشيُّ والغذائي | 20٪ من السكان ترتبطُ معيشتُهم بالأغذيةِ الزراعيةِ مع إسهامٍ قدره 5،9٪ من الناتج | يدعمُ مسارَ خصمِ العقودِ الزراعيةِ السريعة | 5 |
| **الخدمات** | تجارة الخدمات | صادراتُ خدماتٍ قدرُها 8،517 ملياراتِ دولار مقابلَ وارداتٍ قدرُها ملياراً في سنة ألفين 25،698 وأربعٍ وعشرين | يفرضُ التعاملَ الحذرَ مع الرهانِ الخدميِّ القصير | 6 |
| **الصدمة الراهنة** | هبوط الإنتاج والتصدير | إنتاجٌ جنوبيٌّ عند حدودِ 1،3مليون برميل يومياً وصادراتٌ قربَ 0،8 مليون في الثامنِ من آذارَ ألفين وستٍ وعشرين | يؤكدُ أنَّ الأزمةَ فوريةُ الأثرِ والضغط | 7 |

**تتعثرُ الأدواتُ التقليديةُ في هذه الصدمةِ لأربعةِ أسبابٍ مباشرةٍ .**

**أولُها/** أنَّ الاقتراضَ الاعتياديَّ يحتاجُ زمناً تفاوضياً وإجرائياً أوسعَ من نافذةِ السيولةِ الحرجة .

**وثانيها/** أنَّ السحبَ المفتوحَ من الاحتياطياتِ يُضعفُ الجدارَ النقديَّ الذي يحمي سعرَ الصرفِ وتمويلَ الوارداتِ الأساسية .

**وثالثها/** أنَّ الجبايةَ العاديةَ شهريةُ الإيقاعِ بينما الصدمةُ يوميةُ الإيقاعِ .

**ورابعها/** أنَّ الخزينةَ العراقيةَ تملكُ أصولاً وحقوقاً وتدفُّقاتٍ كامنةً أوسعَ بكثيرٍ من الموارِدِ التي تُلتقطُ عبرَ القنواتِ المعتادة .

ومن هنا تنطلقُ الدراسةُ صوبَ حلٍّ من جيلٍ آخرَ: {تحويلُ الدولةِ من جهازِ إنفاقٍ فقط إلى مديرِ ميزانيةٍ وسياديةٍ يُعيدُ تركيبَ الحقوقِ والأصولِ والتدفُّقاتِ في صورةِ سيولةٍ سريعةٍ وقابلةٍ للضبط}.

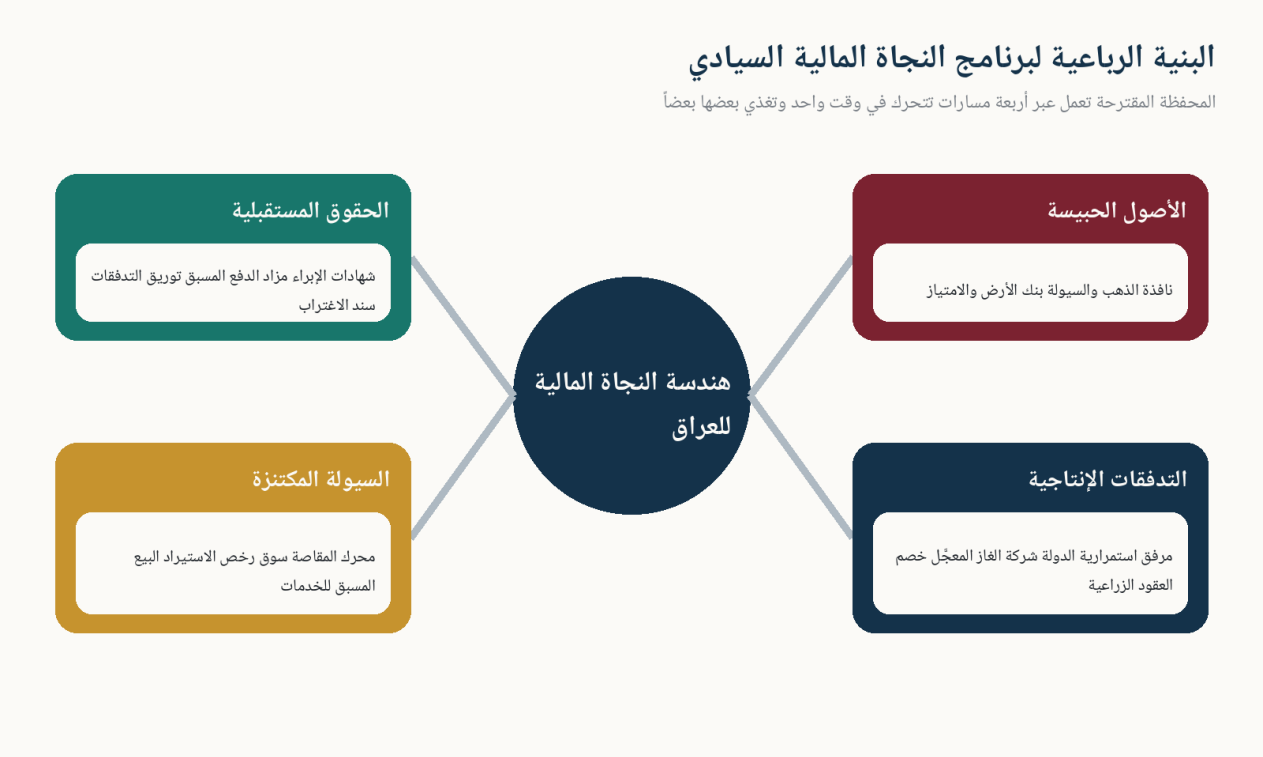


لوحة رقم اثنان المسارات الأربعة التي تقوم عليها المحفظة السيادية المقترحة

## ثانياً/لماذا تتفوقُ هذه الحزمةُ على المعالجاتِ المتداولة

تأتي الجِدَّةُ في هذه الحزمةِ من ستِّ نقلاتٍ مترابطة.

**أولُها/** نقلُ التركيزِ من بندِ الإيرادِ إلى بنيةِ الميزانيةِ والسيولة.

**وثانيها/** تحويلُ الحقوقِ المستقبليةِ إلى نقدٍ حاضر.

**وثالثها/** تحويلُ العقودِ والأجورِ والرسومِ إلى أدواتِ تمويلٍ سريعة.

**ورابعها/** فتحُ قنواتِ تعبئةٍ خارجَ القرضِ الحكوميّ المألوف.

**وخامسها/** دمجُ الجبايةِ والامتثالِ والرقمنةِ داخلَ منصةٍ واحدةٍ تُقفلُ منافذَ التسرب.

**وسادسها/** جمعُ الحلولِ النفطيةِ وغيرِ النفطيةِ في محفظةٍ تشغيليةٍ واحدةٍ تُدارُ يومياً على أساسِ مؤشراتٍ قابلةٍ للقياس.

ان الابتكارُ في هذه الدراسةِ منضبطٌ بميزانِ السيولةِ والسيادةِ والرقابةِ معاً. فكلُّ أداةٍ ابتكاريةٍ تُربطُ منذُ لحظةِ ميلادِها بسقفٍ زمنيٍّ، وسقفِ إصدارٍ، ومسارِ تدقيقٍ، ومنصةِ إفصاحٍ، ومؤشرِ أثرٍ يومي.

## ثالثاً/المحفظةُ الابتكاريةُ المقترحة

تتكونُ المحفظةُ من اثنتي عشرةَ أداةً موزعةً على أربعةِ مساراتٍ. وهي أدواتٌ متكاملةٌ من حيثُ الوظيفةُ والزمنُ ونوعُ الأثر. وبعضُها يصنعُ سيولةً فوريةً، وبعضُها يؤمنُ تمويلاً خارجياً أو يخففُ الطلبَ على الدولارِ، وبعضُها يخلقُ وفراً إنتاجياً يمتدُّ أثرُهُ إلى ما بعدَ لحظةِ الصدمة.

**جدول رقم اثنان التقديرُ الاسترشاديُّ للتعبئةِ حسبَ المسار**

| المسار | دينار | دولار | ملاحظة تشغيلية |
|---|---|---|---|
| **الحقوق المستقبلية** | 4 إلى 9 تريليونات دينار | 5،5 إلى 11،5 مليار دولار | تبدأُ شهاداتُ الإبراءِ ومزادُ الرسومِ سريعاً، ثم يلحقُهما سندُ الاغترابِ والتوريق |
| **السيولة المكتنزة** | 3،2 إلى 6،4 تريليونات دينار | أثرٌ مباشرٌ على حماية الدولار عبرَ سوقِ الرخص | يُعجِّلُ التدفقَ الداخليَّ ويخفضُ الحاجةَ إلى الدفعِ الإجمالي |
| **الأصول الحبيسة** | 1،5 إلى 3تريليونات دينار | 1 إلى 2 مليار دولار | يحتاجُ ضوابطَ ملكيةٍ صارمةً وسقفاً زمنياً محكماً |
| **التدفقات الإنتاجية** | 0،2 إلى 0،6 تريليون دينار | 0،5 إلى 1،5 مليار دولار | يتصاعدُ أثرُهُ تدريجياً ويصنعُ وفراً مستداماً |
| المحصلة الكلية خلال 180 يوماً | 8،9 إلى 19 تريليون دينار | 7 إلى 15 مليار دولار | تقديرٌ استرشاديٌّ أوليٌّ مبنيٌّ على فتحِ البياناتِ والتقيدِ بسقوفِ الإصدار |

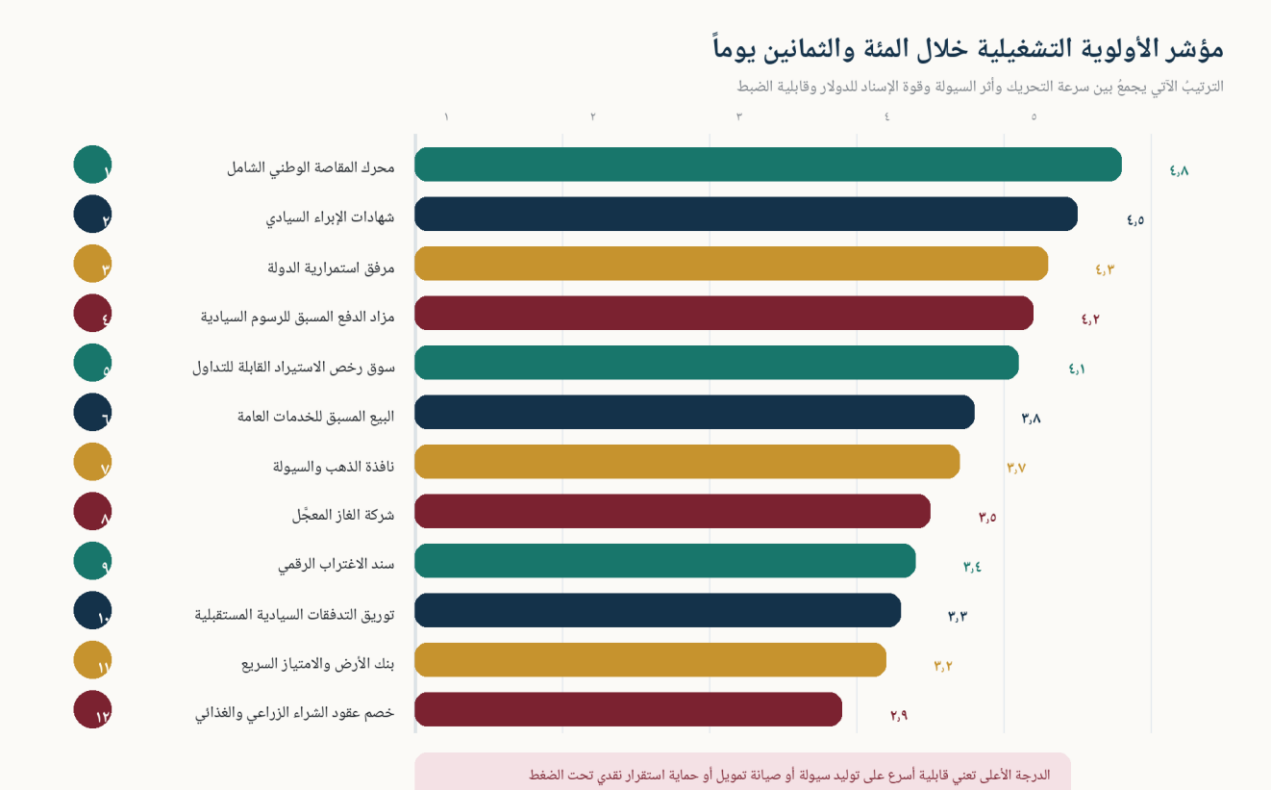


لوحة رقم ثلاثة ترتيبُ الأولويةِ التشغيليةِ خلال المئة والثمانين يوماً

## المسار الأول/ سيولةٌ من الحقوق المستقبلية

يُحوّلُ هذا المسارُ قدرةَ الدولةِ الجبائيةَ والتنظيميةَ والادخاريةَ المقبلةَ إلى قوةِ نقدٍ حاضرة.

ويضمُّ شهاداتِ الإبراءِ السياديّ، ومزادَ الدفعِ المسبقِ للرسومِ السياديةِ، وتوريقَ التدفقاتِ المستقبليةِ، وسندَ الاغترابِ الرقميَّ. جوهرُهُ أنَّ الزمنَ الماليَّ نفسهُ يصبحُ قابلاً للتعبئةِ.

### شهادات الإبراء السيادي

أداةٌ رقميةٌ قصيرةُ الأجلِ تُمنَحُ للمقاولينَ والمورّدينَ وأصحابِ المستحقاتِ المتأخرةِ، من خلال إجراءات قانونية ومالية تعتمدها الدولة لإبراء ذمتها من الالتزامات بأسقاط الديون الحكومية وتسوية المستحقات والالتزامات التعاقدية (إبراء تشريعي وأداري وقضائي وأجراء المقاصة للالتزامات المتبادلة) وتُقبَلُ ضمن فترة مناسبة في تسديدِ الضرائبِ والجماركِ ورسومِ الخدماتِ الحكوميةِ.

فائدتُها الكبرى أنها تُحوّلُ الحقَّ الضريبيَّ المستقبليَّ إلى سيولةٍ حاضرةٍ داخليةٍ من غيرِ توسعٍ نقديٍّ مباشر.

يحتاجُ هذا المسارُ إلى سقفِ إصدارٍ محددٍ، وسجلٍّ مركزيٍّ فوريٍّ، ومنعِ تداوله خارجَ المنصةِ الرسميةِ إلا عبرَ مسارٍ مرخَّصٍ ومكشوف.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل 3 إلى 7 تريليونات دينار

ج. أفق التحريك أسبوعان إلى ثمانية أسابيع

د. قرار البدء قرارُ مجلسِ الوزراءِ مع تعليماتٍ تنفيذيةٍ من وزارةِ الماليةِ والبنكِ المركزي

هـ. ضابط الحوكمة سقفُ إصدارٍ ربعُ سنويٍّ، سجلٌّ مركزيٌّ موحد، قبولٌ حصريٌّ في المدفوعاتِ السياديةِ، تدقيقٌ أسبوعيٌّ

## مزاد الدفع المسبق للرسوم السيادية

منصةُ بيعٍ مسبقٍ لرسومِ الجمارك والموانئِ والمطاراتِ وتسجيلِ المركباتِ وبعضِ الرسومِ التنظيميةِ لمدةِ ستةِ أشهرٍ إلى اثني عشرَ شهراً مقابلَ خصمٍ محدودٍ وخدمةِ أولويةٍ ومسارِ تخليصٍ أسرع.

الفكرةُ هنا أنَّ الدولةَ تبيعُ الزمنَ واليقينَ التشغيليَّ في مقابلِ نقدٍ حاضرٍ يدخلُ الخزينةَ خلالَ أيام.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل 1 إلى 2 تريليون دينار

ج. أفق التحريك أسبوع إلى ستة أسابيع

د. قرار البدء تعليماتٌ موحدةٌ للرسومِ المشمولةِ ومنصةُ مزادٍ رقمية

هـ. ضابط الحوكمة سقوفٌ سعريةٌ، كشفُ الفائزين، تسويةٌ فوريةٌ إلى حسابِ الخزينة

## مرفق استمرارية الدولة

نافذةُ تمويلٍ خارجيٍّ سريعٍ تقومُ على تمويلِ إنفاقٍ مُراجعٍ وموثقٍ بعدَ الصرفِ على الحقولِ المحميةِ مثل الغذاءِ والدواءِ والكهرباءِ والتعليمِ والصحةِ والتحويلاتِ الاجتماعيةِ الأساسية.

ميزةُ هذا المرفقِ أنه يربطُ المانحينَ والمؤسساتِ الماليةَ الدوليةَ بتقاريرَ تحققٍ شهريةٍ ومعاييرَ استردادٍ واضحةٍ، فيتحولُ الإنفاقُ الحيويُّ إلى أصلٍ قابلٍ للتعويضِ الخارجي.

أ. الطبيعة هجين

ب. نطاق التعبئة المحتمل 3 إلى 6 مليارات دولار

ج. أفق التحريك ثلاثون إلى تسعون يوماً

د. قرار البدء كتابُ طلبٍ رسميٌّ إلى المؤسساتِ الماليةِ الدوليةِ مع حزمةِ تحققٍ محاسبية

هـ. ضابط الحوكمة سلةُ إنفاقٍ محميةٌ، تدقيقٌ شهريٌّ مستقلٌّ، تعويضٌ بعدَ التحقق

## توريق التدفقات السيادية المستقبلية

هيكلةُ تدفقاتٍ مستقبليةٍ محددةٍ وقابلةٍ للتدقيقِ مثل بعضِ رسومِ العبورِ الجويّ، وإيجاراتِ الأصولِ الحكوميةِ، وأجورِ الامتيازاتِ التنظيميةِ، وبعضِ الرسومِ الجمركيةِ المستقرةِ في شركةِ غرضٍ خاصٍّ تُصدِرُ أدواتِ تمويلٍ قصيرةَ الأجل.

تُفضِّلُ النسخةُ العراقيةُ المقترحةُ البدء بتدفقاتِ الدينارِ ثم الانتقالَ المتدرجَ إلى التدفقاتِ الصعبةِ حين تستقرُّ البنيةُ القانونيةُ والرقابية.

أ. الطبيعة هجين

ب. نطاق التعبئة المحتمل 2 إلى 4 مليارات دولار أو ما يعادلها

ج. أفق التحريك ستون إلى مئةٍ وعشرين يوماً

د. قرار البدء قانونٌ أو قرارٌ استثنائيٌّ لتأسيسِ هيئة مستقلة قانونياً تستلم حقوق التدفقات المستقبلية المختارة.

هـ. ضابط الحوكمة حصرُ التدفقاتِ المرهونةِ، منعُ التوسعِ قبلَ اختبارِ الإصدارِ الأول

## سند الاغتراب الرقمي (بضمانات دولية)

منتجُ تعبئةٍ ادخاريةٍ موجَّهٌ إلى العراقيينَ في الخارجِ بفئاتٍ صغيرةٍ ومتوسطةٍ، عبرَ منصةٍ رقميةٍ شفافةٍ وحسابِ ضمانٍ مستقلٍّ ونشرةِ إفصاحٍ أسبوعية.

قوتُه في جمعِ مدخراتٍ وطنيةٍ موزعةٍ حولَ العالمِ ضمنَ وعاءٍ واحدٍ يخدمُ استمراريةَ الدولةِ ويعمقُ الثقةَ المجتمعيةَ في إدارةِ الأزمة.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل نصفُ مليارٍ إلى مليارٍ ونصفِ مليارِ دولار

ج. أفق التحريك ثلاثون إلى تسعين يوماً

د. قرار البدء إطلاقُ منصةٍ رقميةٍ وحسابِ ضمانٍ مستقلٍّ ونشرةِ إفصاحٍ أسبوعية

هـ. ضابط الحوكمة مديرُ إصدارٍ مستقلٌّ، حدودُ ملكيةٍ، تدقيقٌ خارجيٌّ، نشرٌ أسبوعيٌّ

## المسار الثاني/تحريرُ السيولةِ المكتنزةِ داخل الدولة

يلاحقُ هذا المسارُ السيولةَ المحبوسةَ في جيوبِ الحساباتِ المتقاطعةِ، وسلاسلِ التحصيلِ البطيئةِ، وتخصيصِ الاستيرادِ غيرِ الكفوء.

ويضمُّ محركَ المقاصةِ الوطنيَّ الشاملَ، وسوقَ رخصِ الاستيرادِ القابلةَ للتداولِ، والبيعَ المسبقَ للخدماتِ العامة.

## محرك المقاصة الوطني الشامل

منصةُ تسويةٍ إلزاميةٍ تربطُ وزارةَ الماليةِ والضرائبَ والجماركَ والكهرباءَ والاتصالاتِ والمصارفَ الحكوميةَ والجهاتِ المتعاقدة.

وظيفتُها تصفيةُ المراكزِ الماليةِ المتقاطعةِ فوراً، بحيثُ يُسوَّى صافي ما للدولةِ وما عليها لكلِّ شركةٍ أو فردٍ من غيرِ دورانٍ بطيءٍ بين أمرِ صرفٍ وإشعارِ تحصيل.

هذا المسارُ يحررُ سيولةً محليةً كبيرةً ويخفضُ الحاجةَ إلى الدفعِ النقديِّ الإجمالي.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل 2 إلى 4 تريليونات دينار

ج. أفق التحريك سبعة أيام إلى ثلاثين يوماً

د. قرار البدء أمرٌ ديوانيٌّ وربطٌ تشغيليٌّ إلزاميٌّ بينَ الجهاتِ السيادية

هـ. ضابط الحوكمة تسويةٌ على صافي المراكزِ فقط، سجلٌّ أثرٍ رقميٌّ، منعُ التسوياتِ اليدويةِ خارجَ المنصة

## سوق رخص الاستيراد القابلة للتداول

نظامُ حصصٍ سوقيٍّ موجَّهٌ إلى السلعِ الكماليةِ وشبهِ الكماليةِ، تُطرَحُ فيه رخصُ الاستيرادِ في مزادٍ رقميٍّ شفافٍ وتصبحُ الرخصةُ قابلةً للتداولِ بينَ المستوردينَ ضمنَ سجلٍّ رسمي.

العائدُ المتحققُ يتوزعُ بينَ تحصيلٍ فوريٍّ بالدينارِ، وخفضِ الضغطِ على الدولارِ، ورفعِ كفاءةِ تخصيصِ الاستيراد.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل سبعمئةُ مليارٍ إلى تريليونٍ ومئتا مليارِ دينار

ج. أفق التحريك أسبوعان إلى ستة أسابيع

د. قرار البدء لائحةُ سلعٍ مشمولةٍ ومنصةُ مزادٍ وتسجيلٌ حدوديٌّ لحركةِ الرخص

هـ. ضابط الحوكمة حصرُ السوقِ بالسلعِ الكماليةِ وشبهِ الكماليةِ، رقابةٌ حدوديةٌ رقميةٌ

## البيع المسبق للخدمات العامة

حزمُ دفعٍ مسبقٍ لمدةِ ستةِ أشهرٍ إلى اثني عشرَ شهراً تُوجَّهُ إلى المصانعِ والمستشفياتِ الخاصةِ وشركاتِ الاتصالاتِ والمجمعاتِ التجاريةِ ومشغلي الخدماتِ الكبارِ مقابلَ أسعارٍ محفزةٍ ونوافذِ خدمةٍ مستقرة.

ينقلُ هذا المسارُ جزءاً من إيراداتِ الكهرباءِ والمياهِ والاتصالاتِ ورسومِ البنى الخدميةِ من المستقبلِ إلى الحاضرِ بصورةٍ منظمة.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل خمسمئةُ مليارٍ إلى تريليونٍ ومئتا مليارِ دينار

ج. أفق التحريك أسبوعان إلى ثمانية أسابيع

د. قرار البدء حزمُ اشتراكٍ مسبقٍ لكبارِ المستهلكينَ وعقودُ خدمةٍ مستقرة

هـ. ضابط الحوكمة حصرُ البيعِ بالمستهلكينَ الكبارِ، عداداتٌ وتتبُّعٌ رقميٌّ، تسويةٌ مباشرةٌ إلى الخزينة

## المسار الثالث/تسييلُ الأصولِ الحبيسة

يخرجُ هذا المسارُ قيمةً نقديةً من الذهبِ ومن الأراضي والامتيازاتِ الحكوميةِ من غيرِ مساسٍ بجوهرِ الملكيةِ العامةِ. ويضمُّ نافذةَ الذهبِ والسيولةِ، وبنكَ الأرضِ والامتيازِ السريع.

### نافذة الذهب والسيولة

أداةُ سيولةٍ احتياطيةٌ محدودةُ السقفِ والزمنِ تقومُ على استخدامِ جزءٍ صغيرٍ من رصيدِ الذهبِ في ترتيبِ إعادةِ شراءٍ أو مبادلةٍ قصيرةِ الأجلِ مخصصةٍ حصراً لوارداتِ القمحِ والدواءِ والوقودِ الحرج.

موقعُ هذه الأداةِ في الحزمةِ هو خطُّ الإسنادِ الأخيرُ بعدَ تفعيلِ أدواتِ الحقوقِ والأصولِ والجبايةِ السريعة.

أ. الطبيعة هجين

ب. نطاق التعبئة المحتمل 1 إلى 2 مليار دولار

ج. أفق التحريك أسبوع إلى أربعة أسابيع

د. قرار البدء قرارٌ مشتركٌ بينَ الحكومةِ والبنكِ المركزيّ بسقفٍ مغلقٍ وغرضٍ محدد

هـ. ضابط الحوكمة استخدامٌ حصريٌّ للقمحِ والدواءِ والوقودِ الحرج، سقفٌ زمنيٌّ صارمٌ، تقريرٌ أسبوعيٌّ

### بنك الأرض والامتياز السريع

مصفوفةُ أصولٍ وطنيةٍ رقميةٌ تُحصرُ فيها الأراضيُ القابلةُ للانتفاعِ والحقوقُ التنظيميةُ النادرةُ والمواقعُ اللوجستيةُ وساحاتُ التخزينِ ومواقعُ الطاقةِ الشمسيةِ ثم تُطرحُ بحقوقِ انتفاعٍ طويلةِ الأجلِ مع دفعةٍ مقدمةٍ كبيرة.

بهذا المسارِ تتحولُ الأصولُ الحبيسةُ إلى تمويلٍ حاضرٍ من غيرِ بيعٍ نهائيٍّ لأصلِ الملكية.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل تريليونٌ ونصفُ تريليونٍ إلى ثلاثةِ تريليوناتِ دينار

ج. أفق التحريك ثلاثون إلى تسعين يوماً

د. قرار البدء منصةُ جردٍ رقميةٌ وقراراتُ تخصيصٍ وحقوقِ انتفاعٍ ومزاداتٌ إلكترونية

هـ. ضابط الحوكمة تقييمٌ معلنٌ للأصول، مزادٌ مفتوح، منعُ البيعِ النهائيِّ للأصلِ العام

## المسار الرابع/تدفقاتٌ إنتاجيةٌ سريعة

هذا المسارُ يُنشئُ مورداً متكرراً ووفراً مستداماً في آنٍ واحدٍ. ويضمُّ مرفقَ استمراريةِ الدولةِ، وشركةَ الغازِ المعجَّلِ، وخصمَ عقودِ الشراءِ الزراعيِّ والغذائيِّ، والبيعَ المسبقَ للخدماتِ العامةِ بوصفهِ جسرَ تدفقٍ تشغيليٍّ سريع.

### شركة الغاز المعجَّل

مركبةٌ تنفيذيةٌ طارئةٌ لالتقاطِ الغازِ المحروقِ والميثانِ في مواقعَ محددةٍ ذاتِ أولويةٍ عالية، مع بيعِ جزءٍ من التدفقِ المستقبليِّ أو منافعِ الخفضِ البيئيِّ بيعاً مسبقاً لتمويلِ التنفيذِ السريع.

ميزتُها المزدوجةُ أنها تصنعُ سيولةً وتمويلاً من أصلٍ مُهدرٍ وتخففُ في الوقتِ نفسِه كلفةَ الكهرباءِ والاستيراد.

أ. الطبيعة نفطي وغير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل نصفُ مليارٍ إلى مليارٍ ونصفِ مليارِ دولار وفراً وتمويلاً خلالَ ستةِ أشهرٍ إلى اثني عشرَ شهراً

ج. أفق التحريك تسعون إلى مئةٍ وثمانين يوماً للدفعةِ الأولى

د. قرار البدء تجميعُ مواقعِ الحرقِ ذاتِ الأولويةِ في شركةٍ تنفيذيةٍ طارئةٍ بعقودِ شراءٍ مسبق

هـ. ضابط الحوكمة عقودُ أداءٍ واضحة، قياسٌ يوميٌّ للحرقِ الملتقط، ربطٌ مباشرٌ بالكهرباءِ والصناعة

## خصم عقود الشراء الزراعي والغذائي

بناءُ عقودِ شراءٍ مسبقٍ بينَ الدولةِ أو المشترينَ الكبارِ والمنتجينَ المحليينَ في سلاسلِ التمورِ والدواجنِ والطماطمِ ومنتجاتِ الألبانِ والخضرِ المحميةِ، ثم خصمُ تلك العقودِ مصرفياً كي ينالَ المنتجُ سيولةً فوريةً. العقدُ هنا يصبحُ أصلاً تمويلياً، وبذلك ترتفعُ الطاقةُ الإنتاجيةُ المحليةُ تحتَ ضغطِ الأزمة.

أ. الطبيعة غير نفطي

ب. نطاق التعبئة المحتمل مئتا مليارٍ إلى ستمئةِ مليارِ دينار

ج. أفق التحريك ثلاثون إلى تسعين يوماً

د. قرار البدء نماذجُ عقودٍ موحدةٌ وضمانُ مشتريٍ كبيرٍ وآليةُ خصمٍ مصرفي

هـ. ضابط الحوكمة حصرُ المنتجاتِ المختارةِ، تتبعٌ رقميٌّ للكمياتِ والتسليماتِ

## رابعاً/برنامجُ التنفيذِ العاجل

الفارقُ بينَ فكرةٍ ذكيةٍ وفكرةٍ نافعةٍ هو القدرةُ على إدخالِها إلى حيّزِ التنفيذِ ضمنَ تسلسلٍ صارمٍ يضبطُ المخاطرَ ويحفظُ الثقة. ولهذا تقترحُ الدراسةُ مساراً رباعيَّ المراحلِ يبدأُ من ساعةِ القرارِ الأولى.

### خارطة التنفيذ العاجل من اليوم الأول حتى المئة والثمانين يوماً

كلُّ مرحلةٍ تبني المرحلةَ التي تليها وتُخضِعُ الأدواتِ لمنطقِ التدرج والانضباط

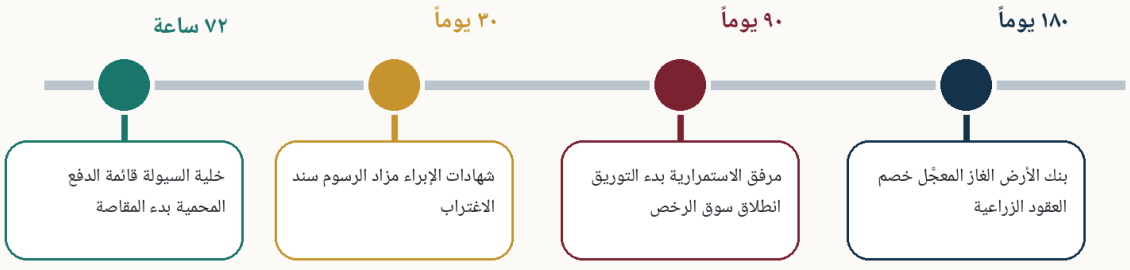

## لوحة رقم أربعة التسلسلُ التنفيذيُّ المقترح

### مرحلةُ الاثنتين والسبعين ساعة

إصدارُ أمرٍ ديوانيٍّ بتشكيلِ الخليةِ العليا للسيولةِ والسيادةِ الماليةِ برئاسةِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ وعضويةِ وزارةِ الماليةِ والبنكِ المركزيِّ وهيئةِ الضرائبِ والهيئةِ العامةِ للجماركِ وهيئةِ الإعلامِ والاتصالاتِ ووزاراتِ النفطِ والكهرباءِ والتخطيطِ والزراعةِ والنقلِ والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومستشاري الرئيس وتتلخص مهامها بالآتي:

1. إقرارُ قائمةِ الدفعِ المحميةِ .
2. إقفالُ أبوابِ الصرفِ المؤجلِ والطارئِ غيرِ الحيوي .
3. فتحُ سجلِّ المستحقاتِ المتأخرةِ القابلةِ للتحويلِ إلى شهاداتِ إبراء .
4. تشغيلُ النسخةِ الأولى من محركِ المقاصةِ على خمسِ جهاتٍ كبرى .
5. إطلاقُ مسودةِ مزادِ الدفعِ المسبقِ للرسومِ .
6. بدءُ التفاوضِ الرسميِّ على مرفقِ استمراريةِ الدولة.

✓ **مرحلةُ الثلاثين يوماً**

1. إصدارُ التعليماتِ المنظمةِ لشهاداتِ الإبراءِ ومزادِ الرسومِ وسوقِ الرخص .
2. تشغيلُ منصةِ الإفصاحِ العامِّ اليوميِّ .
3. ربطُ الجماركِ والضرائبِ والكهرباءِ والاتصالاتِ بمحركِ المقاصةِ .
4. إطلاقُ سندِ الاغترابِ الرقميِّ وحسابِ الضمانِ المستقل .
5. إقرارُ الدفعةِ الأولى من مزاداتِ بنكِ الأرضِ والامتيازِ السريع .
6. استكمالُ الهيكلِ القانونيِّ لشركةِ الغازِ المعجَّل.

✓ **مرحلةُ التسعين إلى المئةِ والثمانين يوماً**

1. الإغلاقُ الماليُّ الأولُ لمرفقِ استمراريةِ الدولة .
2. الإصدارُ الأولُ لتوريقِ تدفقاتٍ مختارة .
3. التشغيلُ الفعليُّ لصفقاتِ خصمِ عقودِ الشراءِ الزراعيِّ والغذائيِّ .
4. بدءُ العملِ في مواقعِ الالتقاطِ السريعِ للغازِ المحروق .
5. التوسعُ في البيعِ المسبقِ للخدماتِ العامةِ على كبارِ المستهلكين.

✓ **مرحلةُ ما بعدَ المئةِ والثمانين يوماً**

تحويلُ الأدواتِ الأنجحِ من وضعِ الطوارئِ إلى سياساتٍ دائمةٍ ضمنَ إصلاحٍ ماليٍّ وهيكليٍّ أوسعَ، مع إخمادِ الأدواتِ الاستثنائيةِ التي استنفدت غايتَها.

**جدول رقم ثلاثة أدواتُ البدءِ الفوريّ ذاتُ الأولويةِ القصوى**

| الترتيب | قرار البدء | الأثر الفوري | الأداة |
|---|---|---|---|
| 1 | أمرٌ ديوانيٌّ وربطٌ تشغيليٌّ إلزاميٌّ | تحريرُ سيولةٍ فوريةٍ من داخل الدولة | **محرك المقاصة الوطني الشامل** |
| 2 | قرارُ مجلسِ الوزراءِ وتعليماتٌ تنفيذية | جسرُ سيولةٍ للمستحقاتِ المتأخرة | **شهادات الإبراء السيادي** |
| 3 | إطلاقُ منصةِ المزادِ وقائمةِ الرسوم | نقدٌ سريعٌ للخزينة | **مزاد الدفع المسبق للرسوم السيادية** |
| 4 | طلبٌ رسميٌّ مع حزمةِ تحققٍ محاسبية | إسنادٌ دولاريٌّ للخدماتِ المحمية | **مرفق استمرارية الدولة** |
| 5 | لائحةُ سلعٍ ومنصةُ مزادٍ وحدودٌ رقمية | خفضُ الضغطِ على الدولار وتحقيقُ حصيلةٍ دينارية | **سوق رخص الاستيراد القابلة للتداول** |

تتطلبُ هذه المحفظةُ هندسةَ ضبطٍ عاليةَ الانضباطِ لأنَّ كلَّ أداةٍ ابتكاريةٍ تحملُ في جوفِها منفعةً كبيرةً واحتمالَ انحرافٍ كبيرٍ إن غابَ الضبط .

**ولهذا تُوصي الدراسةُ بسبعةِ ضوابطَ متزامنة .**

**أولُها/** حساباتُ ضمانٍ مغلقةٌ لكلِّ أداة .

**وثانيها/** نشرٌ أسبوعيٌّ للبياناتِ الأساسيةِ على منصةٍ عامةٍ مفتوحة .

**وثالثها/** تدقيقٌ خارجيٌّ سريعُ الدورانِ كلَّ ثلاثينَ يوماً .

**ورابعها/** سقوفُ إصدارٍ وتفعيلٍ تنقضي تلقائياً ما لم يُجدَّدْها قرارٌ معلَّل .

**وخامسها/** لجنةُ مخاطرَ مستقلةٌ ترفعُ تقريراً مباشراً إلى مجلسِ الوزراءِ ومجلسِ النوابِ .

**وسادسها/** منعُ تضاربِ المصالحِ عبرَ سجلٍّ علنيٍّ للمستفيدينَ الكبارِ والمتعاقدينَ والمشترينَ الرئيسيين .

**وسابعها/** مسارُ شكاوى رقميٌّ وجماهيريٌّ مرتبطٌ بزمنِ استجابةٍ محدد.

**المؤشراتُ اليوميةُ الحاكمةُ لهذه الحزمةِ عشرة.**

1. نسبةُ تغطيةِ الدفعِ المحميّ لأيامِ الخزينة .
2. صافي السيولةِ المتولدةِ يومياً من المقاصةِ .
3. حجمُ الإقبالِ على شهاداتِ الإبراءِ .
4. حصيلةُ مزادِ الرسومِ المسبقة .
5. الفجوةُ بينَ الدولارِ المتاحِ والدولارِ المطلوبِ للوارداتِ الأساسية .
6. قيمةُ الرخصِ المتداولةِ في سوقِ الاستيراد .
7. قيمةُ الدفعاتِ المقدمةِ في بنكِ الأرضِ والامتياز .
8. حجمُ مبيعاتِ سندِ الاغتراب .
9. معدلُ التحصيلِ الرقميّ في الجماركِ والضرائبِ والخدمات .
10. معدلُ التقدمِ الفعليّ في مشاريعِ التقاطِ الغاز.

**جدول رقم أربعة/مصفوفةُ المخاطرِ والضوابط**

| الخطر | الأثر | أداة الوقاية |
|---|---|---|
| **توسُّعُ الإصدارِ فوقَ القدرةِ الاستيعابية** | ضغطٌ على الثقةِ والسيولةِ اللاحقة | سقفُ إصدارٍ ربعُ سنويٍّ وتجديدٌ معللٌ حصراً |
| **استغلالُ المزاداتِ والرخصِ لصالحِ شبكاتٍ نافذة** | تشوُّهُ التخصيصِ وفقدُ العدالة | منصةٌ مفتوحةٌ وبياناتٌ آنيةٌ وسجلٌّ علنيٌّ للمستفيدين |
| **تحويلُ الأدواتِ الاستثنائيةِ إلى حالةٍ دائمة** | ترهلٌ مؤسسيٌّ وانحرافُ الهدف | بنودُ انقضاءٍ تلقائيٍّ ومراجعةٌ شهرية |

| | | |
|---|---|---|
| **تسربُ البياناتِ أو ضعفُ الربطِ الرقمي** | تعطيلُ المقاصةِ والجبايةِ | مركزُ تشغيلٍ موحدٌ وخطةُ تعافٍ وسيبرانيةٌ مشددة |
| **تسييسُ بنكِ الأرضِ والامتياز** | إهدارُ أصلٍ عامٍّ أو توزيعٌ منحاز | تقييمٌ معلنٌ ومزادٌ إلكترونيٌّ وحقُّ اعتراضٍ منظم |
| **استخدامُ نافذةِ الذهبِ خارجَ بابِ الضرورات** | إضعافُ الاحتياطياتِ وثقةِ السوق | قصرُ الاستخدامِ على السلعِ الحرجةِ مع تقريرٍ أسبوعي |

ان صيانةُ الثقةِ العامةِ شرطٌ تمويليٌّ بقدرِ ما هي شرطٌ سياسيٌّ وأخلاقيٌّ. وكلُّ أداةٍ جديدةٍ تفقدُ قيمتَها فوراً إن غابتِ الشفافيةُ العامةُ أو اختلطتِ المصالحُ أو تعذرَ التحققُ من حركةِ الأموالِ والأصول.

## سادساً/خلاصةُ القرارِ والتوصياتُ الختامية

الخلاصةُ المركزيةُ تتمثل في أنَّ العراقَ، عندَ صدمةِ انقطاعِ التصديرِ، يحتاجُ إلى هندسةِ نجاةٍ ماليةٍ وسياديةٍ تُحوّلُ الدولةَ من متلقٍّ للضربةِ إلى مُعيدِ تركيبٍ للأدواتِ والحقوقِ والأصولِ والتدفُّقات.

تكمنُ القيمةُ الحاسمةُ في هذه الدراسةِ في أنَّها تُقدِّمُ محفظةً قابلةً للبدءِ الفوريّ، وتربطُ كلَّ أداةٍ بقرارٍ ومسارِ تنفيذٍ وضابطِ رقابةٍ ومؤشرِ قياس.

وعندَ التنفيذِ المنضبطِ، تستطيعُ هذه الحزمةُ أن تُنشئَ جسراً زمنياً وسيولياً يحفظُ الدولةَ والخدماتِ والسوقَ وسعرَ الصرفِ ريثما تستعيدُ الصادراتُ النفطيةُ مسارَها أو تنضجُ بدائلُ الدخلِ والإنتاجِ في أفقٍ أوسع.

أ. إطلاقُ الخليةِ العليا للسيولةِ والسيادةِ الماليةِ خلالَ ساعاتٍ مع صلاحياتِ قرارٍ يومي.

ب. اعتمادُ الموجةِ الأولى الخماسيةِ بوصفِها جسرَ النجاةِ الأشدَّ أولوية.

ج. حصرُ استخدامِ الاحتياطياتِ والذهبِ في خطوطِ الإسنادِ الضروريةِ وتحتَ سقوفٍ زمنيةٍ وكمية.

د. تحويلُ الرقمنةِ من مشروعِ تحديثٍ بطيءٍ إلى أداةِ تحصيلٍ وتسويةٍ وإفصاحٍ يومي.

هـ. ربطُ كلِّ أداةٍ بمؤشرٍ رقابيٍّ يوميٍّ ونافذةِ تصحيحٍ سريعةٍ تحتَ إشرافِ لجنةِ مخاطرَ مستقلة.

و. التحركُ المبكرُ نحوَ الغازِ والزراعةِ والخدماتِ القابلةِ للبيعِ المسبقِ كي يتحولَ الجسرُ العاجلُ إلى قاعدةِ تعافٍ أوسع.

## المراجعُ والروابطُ المعتمدة

تَستندُ الدراسةُ إلى مزيجٍ من المصادرِ الرسميةِ العراقيةِ، والمؤسساتِ الدوليةِ الماليةِ والتنمويةِ، والتقاريرِ الدوليةِ المتخصصةِ، مع روابطَ مباشرةٍ مُدرجةٍ تحتَ كلِّ مرجعٍ بصيغةٍ عربيةٍ ظاهرةٍ.


1. صندوقُ النقدِ الدولي تقريرُ مشاوراتِ المادةِ الرابعةِ للعراقِ لسنةِ ألفين وخمسٍ وعشرين الرابط المباشر
2. وكالةُ معلوماتِ الطاقةِ الأمريكية موجزُ العراقِ الطاقويُّ لسنةِ ألفين وخمسٍ وعشرين الرابط المباشر
3. البنكُ المركزيُّ العراقي تقريرُ السياسةِ النقديةِ لسنةِ ألفين وأربعٍ وعشرين الرابط المباشر
4. البنكُ المركزيُّ العراقي الاستراتيجيةُ الوطنيةُ للشمولِ المالي ألفين وخمسٍ وعشرين إلى ألفين وتسعٍ وعشرين الرابط المباشر
5. إيفاد مذكرةُ الاستراتيجيةِ القطريةِ للعراق الرابط المباشر
6. الأونكتاد الملفُّ الإحصائيُّ للعراقِ في التجارةِ والخدمات الرابط المباشر
7. رويترز تراجعُ الإنتاجِ العراقيّ بفعلِ اختناقِ مضيقِ هرمزِ في الثامنِ من آذارَ ألفين وستٍ وعشرين الرابط المباشر
8. رويترز تقديراتُ أثرِ إغلاقِ مضيقِ هرمزِ على العراقِ والكويتِ في الرابعِ من آذارَ ألفين وستٍ وعشرين الرابط المباشر
9. البنكُ الدولي ورقةُ مرفقِ استمراريةِ الدولةِ في أوكرانيا الرابط المباشر
10. البنكُ الدولي تمويلُ التنميةِ عبرَ توريقِ التدفقاتِ المستقبلية الرابط المباشر
11. البنكُ الدولي تمويلُ التنميةِ عبرَ سنداتِ الاغتراب الرابط المباشر
12. البنكُ الدولي إعادةُ إعمارِ العراقِ والاستثمار الرابط المباشر
13. البنكُ الدولي مشروعُ إعادةِ تأهيلِ خدماتِ الكهرباءِ وتعزيزِها في العراق الرابط المباشر
14. وكالةُ معلوماتِ الطاقةِ الأمريكية أهميةُ مضيقِ هرمزِ في تجارةِ الطاقة الرابط المباشر